بعد انتهاء الانتخابات وحملتها الاعلانية.. (المدى) تفتح ملف المفوضية

عقود بملايين الدولارات من دون مراعاة الضوابط المالية والادارية

مازالت قضية الشكوى المقامة من قبل المدير العام الاداري لمفوضية الانتخابات ضد صحيفة (المدى) امام القضاء العراقي في انتظار البت بها. وبرغم ان (المدى) سبق لها ان نبهت المفوضية، على خطأ ما اقدمت عليه بشكواها تلك، وبرغم إشارة (المدى) في معرض تنبيهها للمفوضية الى انها تمتلك الكثير مما يحرج المفوضية، الا ان السيد المدير العام الاداري بدا مصراً على التمادي في الموقف الخطأ.. بل ولم تكتف المفوضية باخطائها التي ارتكبت في الاعداد للانتخابات الاولى (٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥)، وانما استمرت باستثمار اجواء الصمت الاعلامي على انتهاكات اعلام المفوضية للقوانين المرعية، واستفادت من غياب الرقابة الواضحة، فارتكبت نفس الاخطاء وزادت عليها في الانتخابات الاخيرة من خلال اقدامها على توقيع عقود صفقات حملات دعائية من دون اية مراعاة للضوابط المالية والادارية المعتمدة في هذا السياق.

صبرنا وسكتنا خلال الشهرين الماضيين حتى لا يفهم نقدنا على انه قتال من اجل اعلانات المفوضية

عقد طباعي لشركة أردنية والدفع مقدماً بلا ضمانات

حلم المئة مليون يغلق عيني مدير عام المفوضية عن اخطاء الإنفاق والفساد المالي

النزاهة والرقابة المالية والصحافة مطالبة بتعرية الفساد والعبث بملايين الدولارات المحسوبة على العراقيين

ويبدو لنا في كل الاحوال ان الرقم التعويضي الذي طالب به المدير العام لاستحصاله من (المدى) جراء ما لحقه وهو (١٠٠ مليون دينار) قد سيطر على خياله، واضلّه عن تفهم حقيقة الوضع المحرج الذي تعانيه المفوضية في ما يخص قضايا الصرف والانفاق والفساد المالي والاداري الذي لم نكن وحدنا الذي تحدث عنه.. لقد نسي السيد المدير ان المفوضية نفسها تحدثت كثيراً عن إقالات وحالات طرد واستقالات لموظفين في جهاز المفوضية بسبب حالات الفساد تلك، ويبدو انه لا يريد ان يدرك ان المفوضية باتت مرمى سهلاً لجميع الكيانات والكتل السياسية التي تتعامل مع المفوضية والتي لم تعد تخفي تبرمها واحتجاجها وادانتها للكثير من مظاهر سلوك وتصرفات المفوضية في مختلف مناحي عملها.

يتغاضى السيد المدير العام عن كل هذا، فيما تتركز نواظره على الـ (١٠٠ مليون دينار) التي يحلم باستحصالها قضائيا من (المدى)، متناسيا تنبيهاتنا على ان (المدى) تمتلك الكثير مما يمكن ان تثيره ضد عمل المفوضية.

لم تشأ (المدى) نشر شيء من ذلك الكثير خلال الاشهر الماضية، وذلك لسببين وضعتهما الجريدة نصب عينيها وحالا دون النشر. كان اولهما انتظار انتهاء الحملة الاعلانية للانتخابات من اجل ان لا يفهم موقف (المدى) وكأنه قتال من اجل الحصول على اعلانات المفوضية، فيما كان السبب الثاني يكمن في رغبة (المدى) في عدم تعويق أي جهد يصب في صالح الانتخابات العراقية، حتى لو كان جهد المفوضية الذي نحيطه بالكثير من الشكوك والاعتراضات. إما وقد انتهت الانتخابات، ولم تسلم المفوضية من آثارها التي ما زالت تطولها من الجميع، فان (المدى) تجد نفسها ملزمة في مواجهة السلوك المريب للمفوضية ومديرها العام وفي احترامها لقرائها ولحقهم في الحصول على المعلومات الصحيحة التي تتعلق بالمال العام وباسلوب ادارة هذا المال، بوضع جانب من الحقائق التي بين يديها امام الجميع، وتحتفظ بحقها في وضع الكثير من جوانب الحقيقة الاخرى امام القضاء العراقي ليقف على صدقية ما ذهبت اليه (المدى) وعلى بطلان دعوى مدير عام المفوضية، ومن ثم تحميله مسؤولية ما لحق بـ(المدى) من حيف وظلم وتشهير ومتاعب.

❖ ❖ ❖

❖ بتاريخ ٣/ ١/ ٢٠٠٥ اقدمت المفوضية على توقيع عقد مع شركة رامن بقيمة اربعة ملايين وست مئة وستة وستين الف دولار. ولا نريد ان نشير الى ان المدة المحصورة بين تاريخ توقيع العقد وبين يوم الانتخابات لا تتجاوز الستة وعشرين يوماً، ولن نتساءل عن مدى كفاية مثل هذه المدة للاعداد لحملة دعائية وبثها. ولكن نشير الى ان هذه الشركة هي شركة تجارية لا صلة لها بالعمل الاعلامي او الاعلاني، ويعرف العاملون في المفوضية ان هذه الشركة قامت بتقديم عدد من الكتب التي (تؤيد) ان عدداً من المحطات الفضائية بثت فقرات اعلانية بموجب العقد المذكور، وقد تبين ان قسما من كتب التأييد تلك غير صحيحة. وقبل هذا فان العقد لم يوضح المقصود بالحملة الاعلانية وساعات ووقت واماكن بثها. وهو ما يشكل خللاً مفضوحاً في التعاقد ويوفر فرصة اكيدة لان لتسلل الفساد من خلالها.

❖❖❖

يقدم العقد المذكور اعلاه نموذجاً قابلاً لتعميمه على مجمل العقود التي ابرمتها المفوضية في مختلف مجالات عملها (وليس العمل الاعلاني حصراً) وهو نموذج يعبر عن هزال الاجراءات الادارية والمالية وضعفها اذا افترضنا حسن النية، ولكنه يعبر في الجانب الاساس عن فساد واضح، خصوصاً اذا انتبهنا الى حجم المبالغ المالية الهائلة التي هي تحت تصرف المفوضية والمحسوبة على العراقيين من خلال صندوق تنمية العراق وعن طريق وزارة المالية وهي مبالغ خصصت على اساس ٢٥٠ مليون دولار لمصروفات الانتخابات داخل العراق و ٩٢ مليون دولار للانتخابات في خارج العراق.

العقد المذكور يفضح نوايا الفساد حين نعرف انه (كما هو حال معظم العقود الاخرى) قد جرى باسلوب التعاقد المباشر من دون أي اعلان او عرض مناقصة تخضع العقد لاسعار تنافسية. كما تفتقر المفوضية لما يدعم انها قد تفاوضت او تناقشت في الاسعار التي جرى الاتفاق عليها.

ويلاحظ ان العقد يفتقر الى اية ضمانات تترتب على المتعاقدين لصالح المفوضية من اجل ضمان جودة التنفيذ، او ضمان حق المفوضية في المبالغ التي قدمت كدفعات اولى.

ومع غياب هذه الضمانات، فان المفوضية تفتقر الى تشكيل لجان فنية متخصصة تتولى فحص الاعمال المنجزة لصالح المفوضية وتتسلمها بموجب محاضر تسلم اصولية.

❖❖❖

سنأخذ مثالاً آخر لتعاقدات المفوضية في الجانب الاعلاني، وسنظل في الجانب الاعلاني حصراً من دون الخوض في العقود الاخرى التي تخص مجالات اخرى لعمل المفوضية وخدماتها الادارية، هذا المثال يتعلق بالعقود الاربعة التي وقعتها المفوضية مع مطبعة (لمسة الابداع) وجميعها بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٤،

كان هدف هذه العقود طباعة بوسترات مختلفة. وبلغت كلفة العقود اربع مئة وستين مليونا وخمس مئة الف دينار. وحين نعود الى العقود سنجد انها خالية من الاشارة الى كمية البوسترات المطلوبة. كما انها خالية من الحديث عن النوعية والمواصفات المطلوبة لها. وايضا تفتقد العقود الى اية ضمانات لصالح المفوضية في حالة اخلال او عدم تنفيذ الجهة المتعاقدة ما مطلوب منها، علما انها تسلمت مبلغا قدره ١٠٪ من قيمة العقد كدفعة اولى من دون اية ضمانات.

الغريب في هذه العقود ان المفوضية لم تكتف بعدم وجود لجنة فنية لتسلم البوسترات والملصقات، وانما صرفت مبلغ العقود باسم مدير دائرة اعلام في المفوضية وليس الى المطبعة كما يفترض.

هل يريد السيد المدير العام الاداري ادلة اخرى عن حجم (العبث) باموال العراقيين، حسناً، لنأخذ هذا المثال الآخر:

هل عجزت المطابع العراقية لتلجأ المفوضية الى شركة الفحيص الاردنية من اجل طباعة فولدرات؟

حدث هذا بموجب العقد المؤرخ في ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٤ مع الشركة الاردنية. ولهذا العقد شأن آخر. ان مبلغ العقد البالغ خمسة عشر الف دولار قد جرى صرفه مباشرة (نقداً) قبل التنفيذ (نعم قبل التنفيذ) بتاريخ ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٤، ولكن من هو المستفيد؟ كشوفات المفوضية توضح ان المستفيد هو (مقر هيئة الامم المتحدة في عمان). والى الان لم يتضح من هو المتسلم الفعلي للمبلغ الذي سجل بوصفه (مصرفاً نهائياً).

طبعاً هذا العقد يفتقر هو الاخر الى أي تحديد للكميات المطلوبة وللنوعية المطلوبة وللضمانات المطلوبة.. و يبدو ان المفوضية كانت حينها تائهة، حيث يشير العقد الى (ان المبلغ الذي تدفعه المفوضية لا يتجاوز (١٥٠٠٠ دولار).. هكذا وردت كلمة (لا يتجاوز) في العقد وكأن القضية قضية (كوترة) كما يقول المتبضعون في الاسواق العراقية في مثل هذه الحالات.

تكتفي (المدى) بهذا الغيض من فيض الفساد المالي والاداري الذي شاءت اطراف في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان تستغل بموجبه الهدف الانساني النبيل الذي كان يفترض ان تضطلع به المفوضية، فانحرفت تلك الاطراف باتجاه الفساد الذي استشرى في هذا الظرف الانتقالي الصعب في حياة العراق والعراقيين.

لم نستغرب اطلاقاً ضيق الصدر الذي جابهت به ادارة المفوضية واعلامها صرخة الاحتجاج التي اطلقتها (المدى)، كنا متأكدين من حرارة صدق صرختنا، مثلما كنا متأكدين من ان المتورط في ممارسات كهذه لا يستطيع الا ان يتخلى عن الصفة الديمقراطية لعمله الوظيفي، ليستعيد وضعه الطبيعي كفرد ملوث بكل امراض الدكتاتورية وفسادها وبما خلفته من ارث ثقيل بات واحداً من اشكال تعويق التحول الديمقراطي في البلاد.

لقد تبرمت المفوضية من النقد الذي مارسته (المدى) ضد اخطائها. وكان هذا التبرم هو الشكل الاكيد لانتفاء قيم الديمقراطية عن عمل المفوضية، خصوصاً انه تبرم موجه ضد الصحافة التي هي ركن أساس في استقرار العملية الديمقراطية في أي مجتمع.

ان هذه المفوضية التي اسست (بغض النظر عن كيفية ومن اسسها) على افتراض انها هيئة معنية بحماية الحرية وبممارستها على اوسع مدى.. كانت مطالبة (هي قبل سواها) بان تمارس نشاطها بكل شفافية، وان تتعامل مع الاراء المختلفة التي تتعرض لعملها بانفتاح وتفاعل بقصد النهوض بمهماتها بافضل شكل ممكن، على اساس ان هذه الاراء والتقديرات وضروب النقد من شأنها، حتى وان طالت شخوص العاملين فيها، انما هي احدى الوسائل الناجعة لتحسين عملها والارتقاء به. لكن واقع الحال ان الصراعات المتطاحنة باتت تتحكم في داخل بيت المفوضية وبين اعضائها انفسهم، وهي صراعات من اجل الصلاحيات والادوار والنفوذ، ونترك للقراء تقدير الدوافع التي تكمن وراء صراعات تحركها تلك الاسباب!

والأن، وفيما تستمر المشكلة قضائياً بين المفوضية و (المدى) وفيما نشير الى ان الكثير من السادة اعضاء المفوضية لا يمكن الطعن بنزاهتهم وشرفهم ودوافعهم الوطنية والديمقراطية، فانهم مطالبون احقاقاً للحق واحتراماً لانفسهم وتاريخهم وتعبيراً عن حرصهم على قضية شعبهم، بوضع النقاط على الحروف واعلان مواقفهم صريحة، خصوصاً ان الانتخابات انتهت واتخذت العملية الديمقراطية مسارها الدستوري والاجتماعي الواثق. هذا ما نراه مطلوباً من اولئك الذين ما زلنا نثق بنزاهتهم. كما نهيب بمفوضية النزاهة وهيئة الرقابة المالية ان يضطلعا بدورهما المطلوب للتحقيق في الاوجه غير الصحيحة وغير القانونية للإنفاق والتصرف بالاموال المحسوبة على شعبنا.